التكييف الهيكلي في أطار الأصلاح الأقتصادي

((تقويم التجربة المصرية))

د. أنتصار رزوقي وهيب

الكلية التقنية الأدارية / بغداد

الملخص :

تعد سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي من أكثر القضايا إثارة للجدل من حيث أهدافها المرجوة وإجراءاتها وآليات تطبيقها ونتائجها المتحققة نتيجة لتبنيها من قبل أهم المنظمات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) . وتعد مصر من الدول التي تبنت هذه السياسات في تصميم برامج الإصلاحات الاقتصادية المحلية ، وهذا ما جسده هدف البحث الحالي في تقييم تجربة مصر في إنتهاجها لهذه السياسات ، ثم تشخيص نقاط القوة والضعف في النتائج المتحققة (سلباً كانت أم إيجاباً) والمتجسدة في ((تراجع عجز الموازنة ، إنخفاض معدلات البطالة ، تخفيض حجم المديونية الخارجية ، أستقرار سعر صرف الجنيه وأرتفاع الأحتياطي من العملة الأجنبية ، نمو الناتج الأجمالي ، استقرار أسعار الفائدة)) و ((أرتفاع العجز في ميزان التجارة الخارجية ، تفاقم أزمة البطالة ، زيادة العبء الضريبي وهروب رؤوس الأموال والأنتقال الى دول آخرى ، زيادة الفقر)) .

فضلاً عن مناقشة أهم التحديات المتبقية أمام الدول العربية ومنها مصر لمواجهة هذه السياسات .

وكانت أبرز أستنتاجات البحث رفض هذه البرامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي ومطالبة دولة مصر بتبني خطط وبرامج تنمية أقتصادية وأجتماعية وطنية، تراعي بالأعتبار الظروف الموضوعية كي لا تقع ضمن دائرة الدول التابعة والمنفذة لشروط وقيود المؤسسات الدولية كـ (صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي) .

ABSTRACT

The policies of economic reforms and structuring Adjustment are considered one of the most controversial issues with respect its goals, procedures, applied mechanisms and results.

Because many international economic organization have adopted such policies (i.e., IMF and IB) Egypt is regarded as one of the countries that adopts these policies in designing local and economic reforms programmers. That is why the researcher tries to evaluate Egypt's trial and experiment in its following these policies and then the researcher tries to diagnose the points of strength and weakness in fulfilled results (negatively or positively) embodying in ((falling back the balance sheet deficit declining unemployment rates , together with the external indebtedness. The stability of rate exchange of the Egyptian pound, increasing the foreign currency reserve growth of gross national product and stability of price rates)),

Increasing the deficiency in Foreign Trade balance sleet, aggregation of unemployment crisis, increasing the Taxation burden, capital Flight to other states, excess of poverty. Besides, it discusses the main remaining challenges in the way of Arab states. Chief of them is Egypt. the main conclusions of this research is to reject such policies and to demand Egypt to adopt policies and programmers including developmental , economic , social and National , considering all objective circum stances so that it will not be within these dependent states which carryout all conditions and restrictions of international organizations including international monetary fund and International Bank .

المقدمة

تقوم بعض الدول العربية بتطبيق برامج شاملة للأصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي سواء بصورة ذاتية أم تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية ، وتأتي هذه البرامج استجابة للتغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية الخارجية والمتطلبات المتزايدة للنمو المحلي ويعكس هذا التوجه نحو سياسات اقتصادية تحررية جديدة تعطي قوى السوق وتنمية القطاع الخاص دورا أكبر في الاقتصادات المحلية وتسمح بالاندماج بالاقتصادات العالمية بصورة متعاظمة . أذ ليس المطلوب من سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي أن تحقق النمو الاقتصادي فقط ولكن أيضا التنمية الاجتماعية الشاملة أي أن التنمية لا تنحصر بأعداد قليلة من المستفيدين وبخاصة أن الدول العربية تمر بمرحلة انتقال من نظام اقتصادي معين الى نظام اقتصاد السوق.

وتختلف الدول العربية فيما بينها بما يتعلق بهياكل وتوجهات اقتصاداتها ومستويات تنميتها والموارد المتاحة لديها ، كما تختلف الأوضاع الاقتصادية في كل منها عشية الإصلاحات وهو الأمر الذي يفسر الى درجة كبيرة الاختلاف فيما بينها فيما يتعلق بوتيرة الإصلاحات بحيث يمكن القول بأن الدول العربية تمثل تنوعا في مسار الاصلاح الاقتصادي وأتطرق الى هذا الموضوع الى تجربة (مصر) كأحدى الدول التي أنتهجت برامج وسياسات الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي وبدأت تجني ثمار جهودها بشكل أرتفاع مستويات النمو الاقتصادي وتخلصت الى حد كبير من خلل في موازينها الداخلية والخارجية.

وبالرغم مما حققته تجربة (مصر) من نتائج ايجابية في انتهاج سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي الا أنها فقدت سيطرة الدولة على مؤسساتها الاقتصادية وما يؤول اليه مستقبلا بأن تكون تابعة ومقيدة لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مما يستوجب الحذر من هذه الغشاوة التي تغطيها هذه المؤسسات الدولية الرامية الى جعل الدول العربية (تابعا) لها في كافة المجالات.

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من كون عينة البحث (دولة مصر) أعتمدت أعتماداً كبيراً على برامج الأصلاح الأقتصادي للتخلص من مشاكلها الأقتصادية .

مشكلة البحث :

باتت مشكلة تصحيح الأختلالات في الهياكل الأقتصادية من المشاكل الكبرى التي تشغل تفكير المنظمات الدولية وحكومات الدول المختلفة ، وبخاصة حكومات الدول النامية ومنها مصر ، وتبرز أهمية هذه المشكلة كون معالجتها تحت أشراف المؤسسات الدولية المتمثلة بـ (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) .

فرضية البحث

أن برامج الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي المطبقة في مصر قد تساعد على معالجة الأختلالات والتشوهات في أداء المتغيرات الاقتصادية.

هدف البحث

يرمي البحث الى تقييم تجربة (مصر) في أنتهاجها لسياسات الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي من خلال : التعرف على الجوانب الهامة لتجربة (مصر) في مجال الاصلاحات الاقتصادية والتكييف الهيكلي.

1. التحديات المتبقية أمام الدول العربية ومنها مصر لمواجهة سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي.

منهجية البحث

لغرض التحقق من فرضية البحث فقد تم الأعتماد على الأسلوب الأستقرائي القائم على أستنباط النتائج من خلال أستقراء البيانات الاحصائية ومن أجل تحقيق أهداف البحث لا بد من مناقشة المحاور الأتية :-

أولا:- الأطار المفاهيمي .

ثانيا :- نتائج الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي في (مصر) .

ثالثا:- التحديات المتبقية .

أولا :- الأطار المفاهيمي

1. مفهوم الأصلاح الأقتصادي

أن الأصل التاريخي للأصلاح الأقتصادي يعود الى أوائل الثمانينيات وبالتحديد عام 1982 حينما تفجرت أزمة المديونية ، ونتيجة لعجز المكسيك التي كانت من كبريات الدول المدينة عن الوفاء بألتزاماتها تجاه تسديد الدين ونتج عن ذلك لجوئها الى البنك الدولي ثم الى صندوق النقد الدولي ومن ثم الوصول الى اتفاق يتضمن تعهد الحكومة المكسيكية بتطبيق مجموعة من الأجراءات عرفت بأجراءات التثبيت أو التكييف الهيكلي ، (عبد الخالق ، 1997 : 136) .

وينصرف مفهوم الأصلاح الأقتصادي الى التغيرات المنظمة التي تحدثها الدولة في السياسة الأقتصادية المتبعة بهدف إزالة أوجه الأختلاف في بنيتها الأقتصادية والعودة بالمسار الأقتصادي الى طريق النمو السليم . (د. جمال ، 2000 : 10) .

وعرف أيضا على انه توجيه السياسات الأقتصادية على النحو الذي يضمن تحقيق علاقة ملائمة بين الموارد المتاحة للمجتمع ومتطلباته مما يؤدي الى تصحيح الأختلالات الأساسية في الأقتصاد وأستعادة التوازن الأقتصادي العام . (صقر ، 2001 : 98) .

ويشمل الأصلاح الأقتصادي تلك السياسات والأجراءات المرتبطة بأعادة هيكلة الأقتصاد القومي على نحو يؤدي الى تفعيل آليات السوق ويمكن الأقتصاد من زيادة الدخل والناتج القومي وتحقيق النمو المستدام . (جميل ، 2000 : 173) .

أي أن الأصلاح الأقتصادي يعد متطلباً ضرورياً عندما يعاني أقتصاد الدولة من أزمة أقتصادية.

وتصنف برامج سياسات الأصلاح الأقتصادي الى حزمتين من السياسات :

أ. سياسات التثبيت أو الأستقرار الأقتصادي

تعرف سياسات التثبيت الأقتصادي على أنها ((عدد من السياسات الأقتصادية الكلية الهادفة الى تصحيح الأختلالات المالية والنقدية وأزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، بهدف الحفاظ على مستوى معين من الأداء الأقتصادي أو تحسين ذلك المستوى مع أعادة تشكيل عناصر السياسة الأقتصادية بأتجاه نظام أقتصاد السوق)) ، (أبتسام ، 2009 : 9) .

ويمكن تعريف التثبيت الهيكلي وفقاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنه :

جملة من السياسات قصيرة المدى توضع بالأساس بوحي من صندوق النقد الدولي وتهدف هذه السياسات الى خفض التضخم وأستعادة قدرة العملة على التحويل وتجميد خدمة الديون ، وهي تتضمن إجراءات لتقليل النفقات (مثل خفض الدعم والمرتبات) فضلاً عن تطبيق سياسات مالية وائتمانية ونقدية إنكماشية صارمة من اجل إصلاح عدم التوازن الخارجي والمتعلق بالميزانية ، (د. يوسف ، 2005 : 69-70) .

ب. سياسات التكييف الهيكلي

يعرف التكييف الهيكلي بأنه (برنامج لتغيير مسار الأقتصاد ، بهدف الحد من الاختلالات الداخلية والخارجية أو إزالتها لضمان نمو أقتصادي من خلال إجراء تغيرات في السياسة الأقتصادية تهدف الى زيادة العرض الكلي) . (أبتسام ، 2009 : 13) .

كما يمكن تعريف التكييف الهيكلي وفقاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنه :

مجموعة من السياسات الأقتصادية التي تهدف الى تحرير الأقتصاد والتجارة من خلال رفع السيطرة والضبط وأتباع الخصخصة وتطبيق سياسات موجهة نحو التصدير وإجراء تعديلات على هيكل الأقتصاد الوطني . (د. يوسف ، 2005 : 70) وتشمل إجراءات التكييف الجوانب الأساسية الأتية ، (د. يوسف ، 2005 : 76) :

1. تخفيض عجز الموازنة عن طريق خفض الأنفاق الحكومي وخفض الدعم ورفع الضرائب وتخصيص القطاع العام .
2. تخفيض قيمة العملة الوطنية وأيجاد سوق حرة للنقد الأجنبي .
3. تحرير التجارة الخارجية من خلال رفع الحواجز الجمركية .
4. تخفيض الأجور الحقيقية وخاصة في القطاع العام .
5. تحرير الأسعار وتحرير أسعار الفائدة .

2. أهداف سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي

تهدف سياسات وبرامج التصحيحات الهيكلية على المدى الطويل الى تطوير العرض الداخلي للسلع والخدمات ، وتحسين مستوى أداء جهاز الانتاج ، والحد من هدر الموارد المتاحة ودعم القدرة التنافسية للانتاج . وتتحدد الأهداف على المدى القصير لأعادة التوازن لميزان المدفوعات وذلك من خلال الضغط على الطلب الداخلي ، وتتخذ بعض الحكومات أجراءات عاجلة خاصة تتمثل في تخفيض قيمة العملة المحلية وخفض الانفاق العام عن طريق تجميد الأجور والحد من الواردات والاستثمارات.

ولتحقيق هذه الاهداف لابد من أن يشمل الاصلاح النظام المالي والنقدي ، التجارة الخارجية ، سياسة الأسعار والأجور ، النظام الضريبي ، سياسات الاستثمار وغير ذلك.

وتتمحور الأهداف الرئيسية لعمليات التصحيحات الهيكلية حول النقاط التالية (العبدالله ، 1999 : 36-37) :

1. أعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص وانسحاب الدولة تدريجيا من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.
2. التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشأت الاقتصادية الخاسرة وتكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة ، والأهتمام بالبنية الأساسية والمنشأت الاقتصادية ذات الأهمية الأستراتيجية.
3. تطوير السوق المالية وتنشيطها وادخال الحركية على رأس مال الشركات بقصد تطويرها وتنمية قدرتها الأنتاجية.
4. خلق مناخ الاستثمار المناسب وتشجيع الاستثمار المحلي لأجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية.

ويمكننا تحديد أهداف سياسات التكييف الهيكلي بحسب الصندوق والبنك في : (د. يوسف،2005 : 73 – 76 والرشواني ، 2003)

1. النمو الاقتصادي وذلك من خلال عدد من الآليات تتمثل في تشجيع الاستثمار في المشاريع الانتاجية وزيادة المدخرات الوطنية وأجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.
2. الوصول بميزان المدفوعات الى حالة التوازن بما يمكن من سداد الديون الخارجية في مواعيدها المحددة.
3. تخفيض التضخم .
4. تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية .
5. انقاذ البنوك الدائنة للدول النامية .
6. فتح أسواق البلدان النامية أمام منتجات الدول المتطورة .

خلاصة ما تقدم تستهدف برامج الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي للحد من الضغوط التضخمية وأزالتها ، وتقوية وضع ميزان المدفوعات واستعادة الجدارة الائتمانية للاقتصاد ، كما تستهدف توفير الشروط المطلوبة لتحقيق المستوى المناسب من النمو الاقتصادي القابل للاستمرار من أجل تحسين مستويات المعيشة وخلق فرص العمل المنتج لاستيعاب الزيادة في أعداد المنظمين الى سوق العمل من السكان. (د. قارة ،2001 : 53)

وتتمثل الأهداف الرئيسية لبرامج الاصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول العربية في تصحيح اختلالات الاقتصاد الكلي وتفعيل السياسات المالية وتعبئة المدخرات المحلية عن طريق تعبئة الموارد المحلية على نحو يتسم بالكفاءة ، وكذلك رفع مستوى المهارات المحلية وتحسين نوعية المنتجات المحلية وأنشاء أسواق مالية أو تطوير الأسواق المالية القائمة.

ومما تجدر الأشارة اليه أن الكثير من البلدان تلجأ الى صندوق النقد الدولي للحصول على المساعدة عند مواجهة اختلالات خارجية وداخلية شديدة ومزمنة والخبرة التي أكتسبتها البلدان التي تنفذ تلك الاصلاحات الهيكلية تبين بوضوح أن البلدان التي تتصدى في مرحلة مبكرة لما تواجهه من اختلالات مثل (تونس والمغرب) تنجح في تحقيق الاصلاحات والأهداف المحددة بقدر أقل من الأثار السيئة مقارنة بالبلدان التي تؤجل طلب المساعدة الى أن تتردى الظروف الاقتصادية الى مستويات بالغة السوء.(الاسكوا ، 1996 : 29)

ثانياً : نتائج الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي في مصر

تقوم مصر منذ عدة سنوات بتنفيذ برامج للاصلاح الهيكلي وذلك بالتعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأهداف الاساسية لبرامج الاصلاح الهيكلي في مصر هي تحويل الاقتصاد الذي يهيمن عليه القطاع العام الى اقتصاد موجه نحو السوق وتقليل الأختلالات الداخلية والخارجية بما يعزز الاستخدام الكفوء للموارد وتعزيز الفعالية الأنتاجية التي تتسم بأهمية حاسمة في اقتصاد عالمي يتعولم بسرعة.

وفي السعي للتعرف على نتائج جهود التصحيح في مصر لابد من مناقشتها في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وفي مجال الاصلاحات الهيكلية الشاملة.

1. النتائج المتحققة في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي

وجدت سياسات تحقيق الاستقرار الكلي أولوية في التطبيق في الدولة المشار اليها بسبب تفاقم الأختلالات المالية فيها وبلوغ الضغوط على موازين المدفوعات والاحتياطات ووضع المديونية الخارجية مرحلة غير قابلة للاستمرار.

وقد أسفرت تجارب الدول العربية ومنها مصر في مجال الاستقرار والنمو في ظل البرامج الشاملة للاصلاح الاقتصادي التي قامت بتطبيقها عن نتائج أيجابية . فقد نجحت هذه الدول في تحويل أقتصاداتها التي تميزت بعجوزات مالية كبيرة واختلالات وتشوهات حادة خلال فترة ما قبل تنفيذ الاصلاح الى اقتصادات تم فيها أرساء مقومات الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي يمكنها من تنفيذ الاصلاحات الهيكلية المكملة لجهود التصحيح وتحقيق النمو القابل للاستمرار وكان ضبط عجز الموازنة من خلال ترشيد النفقات ورفع الايرادات هو الركيزة الأساسية لجهود تحقيق الاستقرار. (د. قارة ، 2001 : 155)

2. النتائج المتحققة في مجال الاصلاحات الهيكلية الشاملة

عكفت الدول العربية ومنها مصر على تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة أسهمت في ازالة القيود وتحرير النشاط الاقتصادي وخلق بيئة مشجعة للاستثمارات ومشاركة القطاع الخاص وفيما يلي أبرز ملامح هذه الاصلاحات:-

- تحرير الأسعار
- الاصلاحات التجارية

- اصلاحات نظام الصرف
- الاصلاح الضريبي
- تأهيل المؤسسات العامة والتخصيص

تجربة مصر

أولاً : الخصائص الأقتصادية

تصنف مصر ضمن مجموعة الأقطار النامية متوسطة الدخل ، لذا فأن الخصائص الرئيسة للأقتصاد المصري مازالت في حدود الخصائص العامة للأقتصادات النامية والمتمثلة في الأتي :

1. يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر نحو 4.7% (سنة الأساس 1980) في عام 1995 ، ويتراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي (1250.10) دولار عام 1995 . (أبتسام ، 2009 : 210) .
2. بلغت قيمة العجز التجاري في مصر حوالي (8241.0) مليون دولار وتتراوح نسبة عجز الميزان التجاري الى الناتج المحلي الأجمالي حوالي (13.61%) لعام 1995 . (أبتسام ، 2009 : 195) .
3. عانت مصر من عجز في الموازنة العامة نتيجة زيادة الأنفاق العام بمعدلات تفوق معدلات زيادة الإيرادات العامة ، إذ بلغت نسبة العجز الى الناتج المحلي الأجمالي نحو (7.6%) عام 1992 مقابل (12.12%) عام 1990 ثم أنخفضت الى (1.22%) عام 1995 . (الجدول : رقم 1) .
4. أرتفاع معدلات البطالة في مصر ، إذ بلغت نحو (11.3%) للأعوام 1995 – 1999 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2005 : 265) .
5. تعاني مصر من سوء توزيع الدخل القومي المرتبط بالخلل في تخصيص الموارد الأقتصادية ، إذ تشير بعض الدراسات الى ان نسبة السكان تحت خط الفقر في مصر بلغ حوالي (3.8%) في عام 1995.(التقرير الأقتصادي العربي الموحد، 2008 : 30)
6. وصلت قيمة أجمالي الديون الخارجية في مصر نحو (31043) مليون دولار للعام 1996/1995 . (الأنترنت على موقع العرب : 7–8) .
7. تعتمد مصر على المعونات الخارجية في تنفيذ برامج الأصلاح الأقتصادي من كل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الموحدة بالأضافة الى دعم المؤسسات الدولية .
8. بلغ معدل التضخم في الأقتصاد المصري نحو 8.3% عام 1995 . (الجدول : رقم 2) .
9. تشكل منتجات الصناعات الاستخراجية مصدراً هاماً للقيمة المضافة في مصر ، إذ تتنوع الثروات الطبيعية أهمها الحديد (2.5) مليون طن سنوياً والفوسفات حوالي (2) مليون طن ، أما مصادر الطاقة فيعتبر النفط أهمها وتتوفر كميات من الغاز الطبيعي والفحم الحجري . أما الصناعات التحويلية فتتمثل القيمة المضافة من الصناعات النسيجية والغذائية نسبة مرتفعة من الناتج الصناعي في مصر بينما لا تمثل الصناعات المعدنية والهندسية والثقيلة سوى نسبة ضئيلة من حجم الناتج الصناعي ، (الأنترنت ، www.achamel) .
10. تتنوع الصادرات المصرية وتتشكل أساساً من مواد أولية (30%) ومواد إستهلاكية (18%) بالأضافة الى مواد نصف مصنعة وتبلغ قيمتها (7.1) مليار دولار . أما الواردات فيغلب عليها المواد التجهيزية (27%) والمواد نصف المصنعة (19%) والمواد الأولية (15%) وتبلغ قيمتها (15.4) مليار دولار . (الانترنت ، www.achamel) .

11. تتنوع المنتوجات الزراعية في مصر وتتشكل أساساً من الحبوب (القمح ، الذرة ، الارز) بالأضافة الى القطن وقصب السكر والحوامض وتحتل بها مراتب لا بأس بها على الصعيد العالمي . أما تربية الماشية ، الابقار (3.6) مليون رأس والأغنام (4.55) مليون رأس . (الانترنت ، www.achamel) .

12. تتعدد مقومات السياحة بمصر نظراً لغنى وتنوع منتوجاتها السياحي مما جعل عدد السياح يتجاوز (7.5) مليون سائح سنوياً ويوفرون لخزينة الدولة (26.5%) من مصادر العملة الأجنبية . (الانترنيت ، www.achamel) .

ثانياً: مرحلة ما قبل الاصلاح الاقتصادي

في البدء لا جدال أن التحول الاقتصادي الليبرالي في مصر لم يبدأ بتوقيع اتفاقية المساندة بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي في عام 1991 واعلان سياسة (الاصلاح الاقتصادي) نهجا للحكومة المصرية أذ رغم تدرج وجزئية وتغير التحولات الاقتصادية الليبرالية حتى بداية التسعينات فقد أعلنت هذه التحولات سياسة رسمية منذ أوائل السبعينيات . ففي عام 1974 جاءت (ورقة أكتوبر) كمحاولة من جانب القيادة السياسية لأن ترسم أطارا نظريا لسياسة الانفتاح الاقتصادي ، وقد ركزت هذه الورقة في المجال الاقتصادي منها على مقولتين أساسيتين.(عبدالمجيد ، 2009 : 1)

الأولى:- هي ضرورة تنقية التجربة المصرية من السلبيات التي أعاقت حركتها

والثانية:- هي ضرورة الموائمة بين حركة العمل الوطني في المجال الاقتصادي وبين الظروف الجديدة التي يعيشها العالم.

ولتأصيل خطة الانفتاح الاقتصادي في تغيير معالم ومضمون الادارة الاقتصادية للاقتصاد المصري ، فقد صدر القانون الشهير رقم 43 لسنة 1974 الخاص باستثمار رأس المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة وهو القانون الذي فتح الباب على مصراعيه لوقوع مصر في أنياب رأس المال الباحث عن الربح السريع في ضوء أمتيازات وضمانات لم يتمتع بها من قبل ثم بدأ القطاع الخاص يشكو وينادي بأحقيته في التمتع بتلك الامتيازات والضمانات، وتم له تحقيق ذلك أذا كان مشاركا لرأس المال الأجنبي في الاستثمارات التي تقام في أطار هذا القانون . وعلى هذا النحو خلق هذا القانون تقنياً مريباً للتحالف بين الرأسمالية المحلية والرأسمالية الأجنبية.

ثم توالت بعد ذلك القوانين والتعديلات في جميع الجهات لكي تتوافق مع سياسة الانفتاح الاقتصادي مثل (نظام الاستيراد بدون تحويل عملة، أقرار حق الافراد في تمثيل الشركات الأجنبية ، صدور قانون جديد للنقد الأجنبي ، تعديل قوانين الضرائب والجمارك ، تفكيك الأطار المؤسسي للقطاع العام وأباحة مشاركته مع رأس المال الأجنبي)

ومن الملاحظ في هذا الصدد أن رأس المال المالي الدولي راح يستغل التسهيلات الانفتاحية والسخاء غير المتوقع في معاملته من جانب قادة الاقتصاد المصري آنذاك وبدأ ينسج خيوطه العنكبوتية بشكل متأني حول الاقتصاد المصري من خلال قناتين أساسيتين : (عبدالمجيد ، 2009 : 4)

الأولى :- تمثلت في التوغل غير العادي لفروع البنوك الأجنبية الدولية النشاط داخل الاقتصاد المصري ، والدلالة الهامة لهذا التوغل الانتشاري لهذه البنوك هي فقدان الدولة ممثلة في بنكها المركزي الرقابة والتحكم في نشاط هذه البنوك وحرمان الاقتصاد القومي من الأفادة من جانب كبير من العملات الأجنبية التي أصبحت تنساب من والى خارج هذه البنوك فضلا عن الدور الذي تلعبه تلك البنوك في دعم النشاط الطفيلي للقطاع الخاص ومنحه الفرصة لأستعادة دوره وفتح الجسور معه للتعامل بحرية مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

الثانية :- والتي تمكن بها رأس المال المالي الدولي من الالتفاف بشكل محكم حول الاقتصاد المصري فقد تمثلت في ذلك السخاء الافتراضي الذي مارسته البنوك الدولية من خلال أغراق مصر في بحر عميق من الديون

الخارجية القصيرة الأجل (التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين) ، فمع أضعاف سلطة الدولة في مجال التحكم في قطاع التجارة الخارجية وفي ضوء التسهيلات غير العادية التي حدثت في مجال الاستيراد وحيازة النقد الأجنبي وأشاعة جو محموم من الدعاية للاستهلاك الترفي وفي ضوء الجمود الشديد الذي شهدته الصادرات المصرية أنفجر العجز في الميزان التجاري أنفجارا هائلا خلال الفترة من 1973 – 1977 ، ولم يستطع انسياب الموارد الخارجية التي استمرت مصر في الحصول عليها آنذاك من خلال الدعم العربي والقروض والمساعدات العربية وغير العربية أن يسد هذا العجز الهائل ورغم ذلك فقد فضلت الحكومة أن تواجه هذا الموقف من خلال السير على طريق الاقتراض الخارجي قصير الأجل وبمعدلات سريعة للغاية مما أدى الى وضع مصر في أزمات حادة من السيولة النقدية في عامي 1976 و 1977 الأمر الذي أجبر المسؤولين بمصر الى اللجوء الى صندوق النقد الدولي والأذعان لشروطه ، وتم وضع برنامج للأصلاح الاقتصادي وهو أول برنامج بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي يستهدف استكمال معالم النمط الرأسمالي الليبرالي الذي بدأته سياسة الانفتاح الاقتصادي على النحو الذي يتوافق تماما مع دمج مصر في السوق الرأسمالي العالمي.

وخلال عقد الثمانينيات وفترة الانفتاح الاقتصادي واجهت مصر ظروفا اقتصادية بالغة الصعوبة تمثلت في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وتسارع معدلات التضخم واتساع فجوة الموارد المحلية وزيادة الدين الخارجي والداخلي ، وأستمر العجز المالي للحكومة في التنامي وزاد متوسط العجز في الميزان التجاري عن (7) مليار دولار سنويا خلال عامي 1988، 1989 كما أرتفع الدين الخارجي الى نحو (50) مليار دولار وبلغت المتأخرات الخارجية المتراكمة حوالي (11) مليار دولار . (صندوق النقد العربي ، 1992 : 49) .

وتراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فبعد أن كان (9.9 %) في عام 1980 – 1981 وصل الى (1.1%) في عام 1988 – 1989 وكذلك أرتفاع المستوى العام للاسعار والذي انعكس في معدلات التضخم فبعد أن كان (12.7%) عام 1980 أصبح (21.7%) في عام 1988 وزاد عجز الموازنة العامة من (4.7) مليار جنيه في عام 1980 الى حوالي (7.6) مليار جنيه عام 1988 وازدادت نسبة الدين الخارجي كنسبة من الناتج القومي الأجمالي من (111.3) عام 1980 الى (142.5) عام 1988. (الأهواني ، 1993 :101)

ثالثاً: <u>مرحلة ما بعد الاصلاح الاقتصادي</u>

أمام هذه المصاعب المذكورة آنفا والتي واجهت الاقتصاد المصري في فترة الانفتاح الاقتصادي وبعد سلسلة من المباحثات المطولة والتي بدأت عام 1989 توصلت مصر الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1991 حول حزمة من الاجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي ، قدم الصندوق خلالها قروضا بقيمة (278) مليون دولار في حين قدم البنك قروضا بحدود (300) مليون دولار . وقد كانت الأهداف الرئيسة للبرنامج تتمثل في تقليل اختلالات الاقتصاد الكلي وأزالة تشوهات السياسة العامة وتعزيز دور القطاع الخاص ، وأعادة تنشيط النمو الاقتصادي . كما تناول البرنامج عدة مسائل مختصة بالسياسة العامة مثل أصلاح القطاع العام وأصلاح نظام التسعير وأصلاح سياسات الاستثمار.

فضلا عن أصلاحات أخرى في المجال المالي والنقدي وفي مجال التجارة الخارجية . لذا سنعرض أهم الايجابيات والسلبيات لتجربة مصر في انتهاجها لسياسات الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي:-

<u>أ. الايجابيات</u>

1. تراجع عجز الموازنة من (12.12%)عام 1990 قبل التطبيق الى (6.48%) عام 1991 واستمرت نسبة العجز للناتج بالانخفاض أذ بلغت نحو (0.91%) عام 1997(الجدول رقم : 1) نتيجة لأرتفاع حصيلة الايرادات

الضريبية وغير الضريبية ولتراجع الدعم الحكومي للعديد من السلع والمنتجات الأ إنه في السنوات اللاحقة إرتفعت النسبة عما هو عليه في عام 1997 وكما هو موضح في الجدول رقم (1) . وإدراكاً من السلطات لذلك فقد أطلقت في عام 2006 مجموعة من الاجراءات والاصلاحات يتم تطبيقها تدريجيا على أمل تخفيض مستوى العجز المالي بنحو نقطة مئوية سنويا خلال السنوات الخمس القادمة وتضم الإجراءات :(التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2007 : 119)

- اصلاح نظام أعانات المشتقات النفطية بتخصيصها بشكل أكثر فاعلية لخدمة مصالح الفقراء وتحفيز الترشيد في الاستخدام.
- أعادة تنظيم وتحسين نظام اعانات السلع الغذائية.
- وضع الاجراءات المناسبة فيما يتعلق بالاجور والتوظيف لأحتواء فاتورة الاجور والرواتب والتوجه نحو اصلاح شامل لنظام الخدمة المدنية .
- اصلاح الضريبة العامة على المبيعات والتوجه نحو ضريبة موحدة للقيمة المضافة ذات قاعدة عريضة بمعدل واحد ونظام يتناسب مع قطاع الاعمال الصغيرة.
- أعادة تنظيم وتوسيع القاعدة الضريبية بالنسبة للضرائب على العقارات.
- تحسين أدارة الموارد خارج الموازنة وأدارة النقدية من خلال حساب موحد للخزينة.
- تنظيم تدفق الموارد بين الموازنة وبنك الاستثمار الوطني وصندوق الضمان الاجتماعي.
- ضبط تدفقات الموارد التشغيلية بين الحكومة والمؤسسات العامة لتحسين الشفافية والسيطرة على الانفاق.
- تحسين ادارة المديونية.
- اطلاق الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل الاستثمار في الخدمات العامة في مجالي التعليم والصحة.
- اصلاح نظام المعاشات.

رغم الاجراءات المتخذة انحصرت نسبة العجز في الموازنة للناتج المحلي الأجمالي بين (5% – 8%) (الجدول رقم : 1) . وقد استهدفت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام (2010 – 2011) العمل على استقرار نسبة عجز الموازنة عند أقل من (8) في المئة من الناتج المحلي الأجمالي. (اتحاد المصارف العربية ، 2010 :39)

2. انخفاض التضخم من (30%) عام 1990 الى (2.7%) عام 2000 الأ أنه بعد عام 2001 بدأت معدلات التضخم بالأرتفاع لتصل الى حوالي (7.8%) عام 2006 و(9.5%) عام 2007 (الجدول رقم : 2) . واظهرت الأرقام أن الزيادات الوحيدة في الاسعار كانت في الاغذية والمشروبات والفنادق والمطاعم والخدمات المتنوعة. (اتحاد المصارف العربية ، 2010 :61)

وتستهدف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام 2010 – 2011 الى احتواء معدل التضخم بحيث لا يتعدى (8) في المئة. (اتحاد المصارف العربية ، 2010 :39)

3. تخفيض حجم المديونية الخارجية من (32947) مليون دولار عام 1990 الى (27109) مليون دولار عام 2000(الجدول رقم : 3) . نتيجة أسقاط 50% من ديون مصر من قبل نادي باريس (الناصر ، 2001 : 137–139) . أما في عام 2007 فقد بلغت المديونية الخارجية لمصر نحو (32840) مليون دولار ولعل الزيادة التي طرأت على كتلة الديون الخارجية تعزى الى أن أرتفاع اسعار صرف معظم العملات الرئيسية مقابل الدولار في عام 2007 أدى الى زيادة قيمة الدين العام الخارجي المقيم بالدولار. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2008 :165) .

4. استقرار سعر صرف الجنيه وأرتفاع الاحتياطي من العملة الأجنبية ، لقد نجحت مصر في تحقيق الثبات النسبي لسعر الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي ، أذ يدور سعره حول (3.39) جنيها للدولار منذ عام 1994 ولغاية

عام 1999 وكما يوضحه الجدول رقم (4) (الجدول رقم : 4) . ويعزى ذلك الى مساهمة السياسات النقدية الهادفة الى زيادة جاذبية الأصول المقومة بالعملة الوطنية في حدوث استقرار ملحوظ في سعر الصرف نسبة للدولار الأمريكي ، وكذلك تم تقليل القيود على المعاملات الجارية فهي تطبق قابلية التمويل من الناحية العملية كما أنها حررت معظم معاملات حساب رأس المال .(د. قارة ،2001 :161).

وعلى الرغم من ثبات قيمة العملة المحلية لفترة طويلة بسبب أرتفاع سعر الفائدة على الجنيه المصري الى خمسة أضعاف الفائدة على الدولار الأمريكي وتدخل البنك المركزي المصري لحماية العملة المحلية فأن الأوضاع تدهورت كثيرا خلال الأعوام من (2002 – 2007) (الجدول رقم : 4) . أذ أبدى سعر الصرف الحقيقي الفعلي أرتفاعا بسبب أرتفاع معدل التضخم المحلي بسرعة. (الاسكوا ، 2008 : 19) .

أما بصدد الاحتياطي من العملة الأجنبية فقد ارتفعت قيمته من (28.6) مليار دولار للعام المالي 2004 /2005 الى (31.7) مليار دولار للعام المالي 2007/2006 (اتحاد المصارف العربية ، 2008 : 58) . وارتفع ليصل نحو (35.222) مليار دولار في نهاية حزيران 2010 (اتحاد المصارف العربية ، 2010 : 38) . أما خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام 2010 / 2011 تستهدف تنمية الاحتياطيات من النقد الأجنبي لترتفع الى نحو (36.5) مليار دولار في نهاية حزيران عام 2011. (اتحاد المصارف العربية ، 2010 : 39)

5. نمو الناتج الأجمالي بنسبة (2.6%) لعام 1990 ثم ارتفع معدل نمو الناتج نحو (6.3%) عام 1999 وتصاعدت هذه النسبة خلال السنوات (2005 – 2007) أذ بلغت (7.09%) في عام 2007 (الجدول رقم : 5) . ويعزى ذلك الى أزدياد عنصر الانفاق على الاستثمار أهمية في تركيبة الطلب المحلي أسوة بالأنفاق على الاستهلاك المترف . وقد أسهم النمو في قطاع الطاقة وقطاع المنسوجات والملابس في زيادة قدرة العرض من السلع الموجهة الى التصدير. كما سجل قطاع البناء أداءاً قوياً في عام 2007 وشهد قطاع الصناعة التحويلية مزيداً من التوسع أذ أستقطب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. (الاسكوا ، 2008 :13)

وأظهرت البيانات الرسمية أن الناتج المحلي الأجمالي بالاسعار الثابتة قد نما بنسبة (5.1%) خلال الشهور التسعة الأولى من العام المالي 2009 – 2010 وأن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام 2010 – 2011 تستهدف تحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي بنسبة (5.8%) . (اتحاد المصارف العربية ، 2010 : 36 و39)

6. استقرار اسعار الفائدة ، حول (10.5%) سنويا وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات يصل الى مليار جنيه.(د. يوسف ، 2005 : 83)

وفي مجال أسعار الفائدة فأنه خلال الربع الأخير من عام 2008 شهدت الأسواق المالية العالمية أضطرابات شديدة على خلفية الأزمة المالية العالمية أدت الى تباطؤ في الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب الخارجي واصبح مع الوقت واضحا أن عامي 2009 و 2010 سيشهدان أمتداد للتباطؤ في النشاط الاقتصادي العالمي مما أدى الى زيادة مخاطر الانخفاض في نمو الاقتصاد المحلي عن المعدل الاقصى غير التضخمي لذا قامت لجنة السياسة النقدية بتخفيض اسعار الفائدة أذ أجرت ستة تخفيضات متتالية على سعري عائد الأيداع والأقراض لليلة واحدة خلال الفترة من شباط 2009 حتى ايلول 2009 تستهدف تشجيع الاستثمار وحفز النمو الاقتصادي دون الأخلال بهدف استقرار الأسعار. (اتحاد المصارف العربية ، 2010 : 45-46)

أما بصدد تحقيق الفائض في ميزان المدفوعات فقد زاد من (3.3) مليار دولار في حزيران عام 2006 الى (5.3) مليار دولار في حزيران عام 2007. (اتحاد المصارف العربية ، 2008 : 58)

ب. السلبيات

1. أرتفاع العجز في ميزان التجارة الخارجية من (6968.0) مليون دولار عام 1990 الى (18835.1) مليون دولار عام 2007. (الجدول رقم : 6) .

2. تفاقم أزمة البطالة أذ بلغ معدل البطالة للأعوام 1995 – 1999 نحو (11.3%) وللأعوام (2000 – 2003) نحو (11.0%).(التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2005 – 2006 : 265 ، 274) . أما السنوات (2004 ، 2005 ،2006 ، 2008) فقد بلغ معدل البطالة (10.3% ، 10.3% ، 9.5% ، 9.1%) على التوالي. (الاسكوا ، 2008 : 22) .أما خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام 2010 – 2011 فأنها تهدف الى توفير نحو (710) آلاف فرصة عمل جديدة بما يسمح بتراجع معدل البطالة الى (9) في المئة . (اتحاد المصارف العربية ، 2010 : 39)أضافة الى وجود أختلال التوازن بين الأجور والأسعار نتيجة الضرائب غير المباشرة الجديدة وأرتفاع أسعار منتجات القطاع العام.

3. زيادة العبء الضريبي ، مما أدى الى هروب رؤوس الأموال ودفع بعض الشركات الى التفكير بتصفية أعمالها في مصر والأنتقال الى دول أخرى.

ففي هذا المجال أدخلت أصلاحات واسعة على نظمها الضريبية لزيادة مرونة وكفاءة الايرادات الضريبية حيث قامت بتحويل ضريبة المبيعات العامة لديها الى ضريبة قيمة مضافة على مستوى التجزئة في غضون عام 1996 كذلك أصلاح ضريبة الدخل الشخصي وضرائب الأرباح على الشركات في مصر ويشار في هذا الصدد الى توحيد المعدلات التي كانت مفروضة على مصادر الدخل الشخصي المختلفة في مصر. (د. قاره ، 2001 :161 – 162) .

لذا فأن نسبة الايرادات الضريبية الى أجمالي الايرادات حققت زيادات متصاعدة في مصر أذ بلغت نحو (66%) في عام 2006. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2007 : 116 – 117)

أما بصدد هروب رؤوس الأموال فتشير التقديرات الواردة في أدناه الى أن هروب رأس المال كان سالبا في معظم فترة التسعينات . ولكن بعد أعتماد سياسات تحرير الاقتصاد ورفع القيود والضوابط عن النظام المالي أزدادت حركة هروب رأس المال بعد عام 2000. (الاسكوا، 2008 : 38) .

السنة	هروب رأس المال بملايين الدولارات
1991	(1015)
1995	(751)
2000	(381)
2001	810
2002	1452
2003	3034
2004	3749

ملاحظة : علامة القوسين ( ) تعني رقما سالبا (تدفقات داخلة)

المصدر/ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا (2007–2008) ، نيويورك 2008 ، ص 38 .

3. تعميق ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي للفقراء وأزديادهم فقرا حيث تعاني مصر من سوء توزيع الدخل القومي المرتبط بالخلل في تخصيص الموارد الاقتصادية أذ تشير البيانات المتاحة الى أن نسبة السكان تحت خط الفقر بلغت نحو (4.0% ، 3.8% ، 3.2 %) للفترة (1990 – 1991 ، 1995 ، 1999 – 2000) على التوالي(التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2008 :30). والجدير بالذكر أن أرتفاع اسعار النفط منذ عامي 2002 و2003 أدى الى تفاقم الفقر ولاسيما بعد أن عمدت الحكومة الى الغاء دعم المنتجات النفطية التي يستخدمها الفقراء.(الاسكوا ، 2008 : 38)

جدول رقم (1)

نسبة العجز في الموازنة للناتج % للمدة (1990 – 2007) (ملايين الدولارات)

السنوات	نسبة العجز للناتج	السنوات	نسبة العجز للناتج
1990	12.12	2000	3.9
1991	6.48	2001	5.52
1992	7.6	2002	5.86
1993	4.86	2003	6.09

1994	2.06	2004	5.91
1995	1.22	2005	5.4
1996	1.31	2006	5.6
1997	0.91	2007	7.1
1998	1.00		
1999	2.95		

المصدر/الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (1995، 1998، 1999، 2002، 2004، 2005)، صفحات مختلفة .

– أتحاد المصارف العربية / العدد 309 ، آب 2006 ، ص 57 .

– اتحاد المصارف العربية / العدد 328 ، أذار 2008 ، ص 57 – 58 .

جدول رقم (2)

معدلات التضخم في الاقتصاد المصري للمدة (1990 – 2007)

السنوات	معدلات التضخم%	السنوات	معدلات التضخم%
1990	30	1999	3.1
1991	19	2000	2.7
1992	13.6	2001	2.2
1993	10.4	2002	2.7
1994	8.5	2003	4.2
1995	8.3	2004	4.0
1996	7.2	2005	4.0
1997	4.6	2006	7.8
1998	3.6	2007	9.5

المصدر / Economic and Social Commission For Western Asia ,Survey Of economic and Social development – In the ESCWA , region 1998 – 1999, united nations , Newyork , 1998 , P56

– اتحاد المصارف العربية ، العدد 328 ،آذار 2008 ، ص 61

– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2002 ، 2003 ، 2005) صفحات مختلفة .

جدول رقم (3)

تطور حجم المديونية الخارجية في مصر لسنوات مختارة (1990 - 2007)

السنوات	حجم الدين (مليون دولار)	السنوات	حجم الدين (مليون دولار)
1990	32947	2002	28838
1993	30509	2003	30548
1996	31538	2004	31099
1999	31045	2005	29692
2000	27109	2006	28958
2001	27931	2007	32840

المصدر : – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات(2005، 2007، 2008) ، ص 350 ، ص389 ، ص164 .

جدول رقم (4)

(اسعار صرف الجنيه المصري مقابل الدولار للمدة (1990 – 2007))

السنوات	سعر الصرف	السنوات	سعر الصرف
1990	2.572	1999	3.395
1991	3.331	2000	3.472
1992	3.332	2001	3.973
1993	3.353	2002	4.500
1994	3.395	2003	5.815
1995	3.392	2004	6.169
1996	3.391	2005	5.790
1997	3.388	2006	5.739
1998	3.388	2007	5.643

المصدر /

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2002 ، 2005 ، 2008) صفحات مختلفة

جدول رقم (5)

معدل نمو الناتج في مصر للمدة (1990 – 2007) بملايين الدولارات

السنوات	معدل نمو الناتج على أساس 1980 %	السنوات	معدل نمو الناتج على أساس 1980 %
1990	2.6	1999	6.3
1991	2.3	2000	5.9
1992	2.8	2001	3.4
1993	3.0	2002	3.3
1994	3.9	2003	3.1
1995	4.7	2004	4.2
1996	5.1	2005	6.9
1997	5.3	2006	7.1
1998	5.5	2007	7.09

المصدر/ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (1995، 1998، 1999، 2002، 2003، 2004، 2005) صفحات مختلفة

-الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الأسكوا) ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 2007– 2008 ، نيويورك 2008 ، ص11 .

-اتحاد المصارف العربية ، العدد 346 ، أيلول 2009 ، ص22 .

جدول رقم (6)

ميزان التجارة الخارجية في مصر للمدة (1990 - 2007) (مليون دولار)

السنة	الصادرات الكلية	الواردات الكلية	صافي الميزان التجاري
1990	2234.0	9202.0	(6968.0)
1991	2360.0	10500.9	(8140.0)
1992	3049.9	8292.9	(5243.0)
1993	3325.5	9628.5	(6302.9)
1994	3517.6	9575.4	(6057.8)
1995	3526.2	11767.2	(8241.0)
1996	4967.4	13169.6	(8202.2)
1997	5525.3	14157.2	(8631.9)
1998	4402.8	14617.3	(10214.5)
1999	5236.5	15164.8	(9928.3)
2000	7060.8	15381.4	(8320.6)
2001	7249.0	13791.1	(6542.1)
2002	7250.1	14104.2	(6854.1)
2003	8987.3	14654.2	(5666.9)
2004	12274.1	20784.8	(8510.7)
2005	16073.2	26352.2	(10279)
2006	20545.6	31881.9	(11336.3)
2007	24454.6	43289.7	(18835.1)

المصدر / * الأرقام بين قوسين سالبة

– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2002 - 2005) صفحات مختلفة ولسنة 2008 ص 359 .

ثالثا : التحديات المتبقية

تتفاوت طبيعة ومدى ونتائج تحديات السياسة بين الاقتصاديات العربية ومنها (مصر) الأ أن هناك العديد من السمات المشتركة بين عدد كبير من دول المنطقة وفي هذا الأطار نحاول أن نحدد مجموعة أساسية من أوجه التحديات.

لا تزال القيود المؤسسية شديدة في مصر قياسا بها في سائر البلدان النامية ولعل ذلك ما يفسر الانخفاض النسبي لنمو القطاع الخاص وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة . فالمقارنات بين البلدان تبين أن جاذبية فرص العمل في مصر أقل منها في سائر البلدان النامية ، وأوساط أصحاب الاعمال في مصر تذكر عددا من

القيود والمعرقلات التي تعترض في رأيها تطوير بيئة مؤاتية للأعمال . وهذه القيود المؤسسية توجد في عدد من المجالات يشمل (الاسكوا ، الجزء الثاني ، 2003 : 43) : (أ) تكاليف المعاملات (ب) النظام البيروقراطي (جـ) القواعد القانونية والتنظيمية (د) تسوية المنازعات التجارية (هـ) الموارد البشرية (و) الاستدامة في مجال الاقتصاد الكلي.

ومن القيود الأخرى التي تعتبر أجمالا أدنى أهمية : صعوبات تصدير البضائع والخدمات ، ومحدودية الحصول على التمويل ، وتقصير الطلب المحلي ، ومشاكل شراء المدخلات . وفوق ذلك تعود غالبية هذه القيود الى ضعف أنفاذ القوانين والانظمة المنطبقة وليس الى انعدام هذه القوانين أو الى أختلال عملية ألغاء الضوابط التنظيمية.

وفيما يتعلق بموضوعة (الخصخصة)* ، فقد واجهت مصر معوقات عدة قد تظافرت لأبطاء جهد التخفيض ومن بينها : الأطار القانوني والتنظيمي للتخصيص ، وتضارب أهدافه ، والتغيرات التي تطرأ على ستراتيجيته ، وعدم كفاية هيكل الحوافز، وضعف القدرة على التنفيذ والاختناقات المؤسسية والادارية وتعقد عملية التخصيص ذاتها ومشاكل التسويق والاستعمال المحدود لمختلف وسائل وأساليب التخصيص.(د. الصادق ، د. الجارحي ، د.لطيفة ، 1995 :326)

ومن القضايا الأخرى أن الدول العربية ومنها مصر تتعرض للضغط لتحرير نظم تجارتها الدولية بينما تعتنق الدول الصناعية سياسات حمائية على الرغم من أنها أكثر قدرة على تحمل عبء التصحيح.

فيما يتعلق بفئات ذات الدخل المنخفض فأن برامج الاصلاح التي يساندها صندوق النقد والبنك الدوليين لا تعالج بصورة كافية الأثر على الفئات منخفضة الدخل أو الفئات الأكثر تضرراً من هذه البرامج.(النجار ،1993 :18)

فمعدلات النمو الحالية غير كافية لتحقيق تحسن ملموس في دخل الفرد آخذا في الاعتبار معدلات الزيادة السكانية المرتفعة.

وفيما يتعلق بمشكلة البطالة فأن حلها على المدى المتوسط والطويل لا تقتصر على العمالة غير الماهرة وأنما تشمل أيضا أعداد متزايدة من خريجي الجامعات والمعاهد العليا ويتوقف بشكل أساسي على النجاح في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة.

وأخيرا لابد من الاشارة بأن عملية انتهاج سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي هي بطبيعتها عملية مكلفة ومؤلمة . لذا يقتضي التركيز في الفترات القادمة على تحقيق هدفي رفع معدلات النمو وأدامتها وأنجاح مساعي تنويع القاعدة الانتاجية من خلال رفع مستوى المدخرات الوطنية وزيادة كفاءة الاستثمارات والعائد منها ، وازالة كل تشوهات هيكل الحوافز لضمان جاذبية فرص الاستثمار في المجالات غير التقليدية التي تعتبر الأساس لتنويع الانتاج والصادرات.

الاستنتاجات والتوصيات

– الاستنتاجات

1. **أن دراسة ظروف مصر التي خضعت لبرامج الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي تدل على أنها كانت تعاني من تدهور ملحوظ في شروط التبادل التجاري بالأضافة الى زيادة متسارعة في الفرق بين سعر الصرف الرسمي للعملة الوطنية وسعر صرف السوق السوداء وتضخم مرضي في الانفاق العام مترافقاً بتردي في الكفاءات الانتاجية للقطاع العام . أن كل ما سبق يدل على أن الدولة بحالة أزمة اقتصادية وأن الأزمة تتجه للتفاقم مهددة هذه الدولة بالانهيار الاقتصادي بينما كانت تتوافر لدى المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والمؤسسات المالية في الدول المتقدمة موارد مالية كبيرة متاحة للاستخدام فأن الوضع التفاوضي كان غير متكافئ ويميل بشكل**

* لم تؤخذ موضوعة الخصخصة ضمن الفقرة (ثانياً) من البحث لكونها تحقق نتائج إيجابية ونتائج سلبية في نفس الوقت

مفرط لصالح الطرف الثاني حيث أن ما جرى حقيقة الأمر ليس مفاوضات وأنما فرض شروط من قبل المنظمات الدولية ومن وراءها الدول المتقدمة.

2. أن تنفيذ الاصلاحات الهيكلية الشاملة كان أصعب كثيرا من التصحيح على المستوى الاقتصادي الكلي.
3. على صعيد النتائج المتحققة في تنفيذ سياسات الأصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي في مصر، فقد تحققت نتائج أيجابية في تراجع عجز الموازنة ، انخفاض معدلات التضخم ، تخفيض حجم المديونية الخارجية ، استقرار سعر صرف الجنيه وأرتفاع الاحتياطي من العملة الأجنبية ، نمو الناتج الاجمالي ، استقرار اسعار الفائدة.

أما النتائج السلبية فقد أنحصرت في أرتفاع العجز في ميزان التجارة الخارجية ، تفاقم أزمة البطالة ، زيادة العبء الضريبي وهروب رؤوس الأموال والانتقال الى دول أخرى ، زيادة الفقر.

4. بالرغم مما حققته تجربة مصر من نتائج ايجابية في مواجهة الأختلالات الداخلية والخارجية الأ أن انتهاجها لسياسات الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي لسنوات طويلة وبصورة مستمرة سوف يجعلها ضمن دائرة الدول التابعة لأقتصادات الدول المتقدمة ومنفذة لشروط وقيود المؤسسات الدولية المتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
5. أن كل ما سبق يدعونا الى رفض هذه البرامج ومطالبة الدول العربية ومنها مصر بتبني خطط وبرامج تنمية اقتصادية واجتماعية وطنية تأخذ باعتبارها الظروف الموضوعية وتنطلق من دراسة الواقع لتحديد نقاط المشكلة ثم وضع استراتيجية تتضمن الأهداف المطلوبة والسياسات والاجراءات اللازمة لتحقيقها مع مراعاة الرقابة على التنفيذ في جميع المراحل.

<u>– التوصيات</u>

1. أن البرنامج البديل في مصر يجب أن يهدف الى بناء أسس جديدة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كأساس لنفي التبعية والحيلولة دون عودتها الى الظهور وبناء التنمية المستقلة والمستمرة والتي تحقق العدالة الاجتماعية وهذا يعني سيطرة المجتمع على شروط تطوره.
2. تعبئة كل الجهود بهدف زيادة الانتاج بالأعتماد على القوى الذاتية ولابد من توفر شروط أفضل لزيادة الانتاج وبخاصة زيادة أنتاج المواد الغذائية بهدف رفع نسبة الاكتفاء الذاتي وزيادة أنتاج المنتجات ذات الاستهلاك المحلي للوفاء بالاحتياجات الأساسية لأكبر شريحة في المجتمع وزيادة الأنتاج في القطاع العام ورفع مستوى الأداء فيه وأصلاح نظام الاجور والحوافز ولابد من تهيئة المناخ الاستثماري المناسب والتركيز على موضوع الصناعات التصديرية وأتباع سياسة نقدية ومالية مناسبة لمواجهة العقبات الاقتصادية.
3. لابد لبرنامج الاصلاح الاقتصادي من أن يعالج الأطار المؤسسي ، لأن لهذا الأطار أهمية محورية في نجاح التكييف الهيكلي أما الهدف فهو تحسين الفعالية والأنتاجية الاجماليتين للاقتصاد من خلال الدعم المؤسسي لأنشطة السوق ويجب أيلاء الاعتبار اللازم لكلفة التغيير ولأثاره الاجتماعية من أجل التوصل الى ادارة سليمة لعملية التحول ولضمان التحكم التام بكل عناصر النجاح.
4. أجتذاب وتشجيع الاستثمار العربي والقيام بمشاريع مشتركة ، وأتخاذ العديد من الاجراءات الهادفة الى تحسين البيئة الاستثمارية وتنقية المناخ الاستثماري ليصبح أكثر قدرة على جذب الاستثمارات مما يساعد على تنشيط عجلة الاقتصاد القومي وبالتالي فرص التشغيل وأمتصاص جانب كبير من البطالة.
5. أعتماد تدابير ملموسة لتحقيق قدر أكبر من الانسجام في سياسات التحرير الاقتصادي فيما بين الدول العربية.
6. العمل على تنفيذ البرامج الرامية الى تعويض العمال الأجانب بالمواطنيين وأعتماد خيار رفع الضرائب على الأجانب بدلا من فرض حصص للحد من عدد الأجانب العاملين.

المصـــادر

- المصادر العربيـة

أولاً :الكتب

1. صقر ، عمر ، العولمة وقضايا أقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية للنشر ، قطر ، 2001 .
2. الناصر ، ناصر عبيد ، سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التكييف الهيكلي (حالة مصر العربية) ، إتحاد الكتاب العرب ، سوريا – دمشق ، 2001 .

ثانياً : المجلات والدوريات

1. إتحاد المصارف العربية ، العدد 309 ، آب 2006 .
2. إتحاد المصارف العربية ، العدد 328 ، آذار 2008 .
3. إتحاد المصارف العربية ، العدد 346 ، آيلول 2009 .
4. إتحاد المصارف العربية ، العدد 359 ، تشرين الأول 2010 .
5. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (1995 ، 1998 ، 1999 ، 2002 ، 2003 ، 2004 ، 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2008)
6. الأهواني ، نجلاء ، سياسات التكييف والإصلاح الهيكلي وأثرها على التعطل في مصر ، ورقة مقدمة الى أجتماع الخبراء حول التعطل في الاسكوا ، عمان 1993 .
7. د. جمال داود سلمان وجميل حميد أحمد ، الأصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين التوجهات الذاتية ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين (1970–1990) ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 32 ، تشرين الأول 2000 .
8. د. الصادق ، علي توفيق ود. ألجارحي ، معبد علي ود. لطيفة ، نبيل عبد الوهاب ، جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية ، سلسلة بحوث ومناقشات وورش العمل للفترة من 27–28 أيار 1995 ، صندوق النقد العربي ، معهد الدراسات الاقتصادية ، أبو ظبي ، العدد الأول ، 1995 .
9. صندوق النقد العربي ، مسيرة التصحيح الاقتصادي في الدول العربية ، دور صندوق النقد العربي ، الدائرة الفنية والاقتصادية ، قسم القروض والبرامج ، ديسمبر 1992 .
10. العبد الله ، مصطفى محمد ، التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية ، بحث مقدم الى الندوة الفكرية التي ينظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط / الجزائر تحت عنوان الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، شباط 1999 .
11. عبد الخالق ، جودة ، الأصلاح الاقتصادي الفريضة الغائبة ، مجلة بحوث أقتصادية عربية ، العدد السابع ، 1997 .
12. د. قارة ، مصطفى ، سياسات التصحيح الاقتصادي والمالي (تجارب بلدان عربية) ، دور الحكومات الانمائي في ظل الأنفتاح الاقتصادي ، سلسلة بحوث ومناقشات ، حلقات العمل من 2–5 / آيار 2000 ، دمشق ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، ابو ظبي للطباعة والنشر ، 2001 .
13. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 1994 ، منشورات الأمم المتحدة ، 1996 .
14. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا (2001 – 2002) ، الجزء الثاني ، نيويورك 2003 .
15. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا (2007 – 2008) ، نيويورك 2008 .
16. النجار ، سعيد ، آفاق التنمية العربية في التسعينات ، الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي ، صندوق النقد العربي ، البحرين 1993 .

ثالثاً : الرسائل الجامعية

1. أبتسام علي حسين ، سياسات الأصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية ، رسالة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد 2009 .
2. جميل أحمد حميد ، الأختلالات الهيكلية وسياسات الأصلاح الاقتصادي في اليمن للمدة 1980-1988 ، رسالة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2000 .

رابعاً : شبكة الأنترنيت

1. الرشواني ، منار محمد ، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبرامج التكييف الاقتصادي الدولية ، مجلة نوافذ ، 2003 .

www.islamtoday.net

2. بحث عن مقومات القوة الاقتصادية لمصر

www.achamel.info/lyceens/cours.php?id=52

3. موقع العرب ، بحث (أثر الديون الخارجية على الدول العربية) .

4. عبد المجيد راشد ، سياسة الإصلاح الاقتصادي ونظام العولمة (نموذج مصر) ، مجلة التجديد العربي ، 15 تموز 2009 .

www/vhosts/arabrenewal.org

5. د. يوسف عبدالعزيز محمود ، برامج التكييف الاقتصادي وفقاً للمنظمات الدولية وآثارها على الدول النامية ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27 ، العدد (2) ، 2005 .

www.tishreen.shern.net

- **المصادر الاجنبية**

Economic and social commission for western Asia , survey of economic and Social development – In the ESCWA , region 1998-1999 , United nations , New York , 1998 .